



في هذه الأيام البيضاء المفترجات من شهر شوال لا يفوتنا أن نهني الأمة الإسلامية قاطبة بحلول عيد الفطر المبارك، سائلين الله سبحانه أن يكون قابل عيد خير وبركة عليها، فتعود خير أمة أخرجت للناس، وقد أقيمت دولتها؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ. كما نسأله تعالى أن يرفع عنا البلاء والوباء، إن ذلك على الله يسير.



اقرأ في هذا العدد:

- أهل تونس كمن يتقبلون على الجمر والحكومة تتوعدهم بالإجراءات الموجعة!! ... ٢
- معدل التضخم في السودان يتأهب للعبور لثلاثة أرقام ٢... ٢
- في عدن أمراض تحصد الأرواح وحكام يرقصون على الجراح! ... ٣
- خطوط عريضة حول دور روسيا وحدوده في سوريا ... ٤
- مصدر الاضطرابات في شمال موزمبيق ... ٤



العدد: ٢٨٨ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ٥ من شوال ١٤٤١ هـ / الموافق ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠ م

كلمة العدد

حزب التحرير أمل الأمة أما بعد...

بقلم: المهندس وسام الأطرش - تونس

يوما بعد يوم، تتفطن الأمة لوجود حزب التحرير بينها، ويزداد إقبال أبنائها عليه وعلى أفكاره وآرائه، بين من يطرق الباب ويجلس ويحاور، ومن ينظر من بعيد ويرقب ويتربص، إلا أن العامل المشترك بين هذا وذلك هو متابعتهم الحثيثة لتقدم مسيرة مشروع الخلافة في الأمة، لإيمانهم العميق وثقتهم بوعده الله سبحانه لعباده بالنصر والتمكين، حتى وإن أخفى بعضهم هذا الإيمان أو هذه المتابعة لمشروع الأمة الحضاري.

ومع أن هناك إلى الآن من يرفض أفكار حزب التحرير وآرائه، إلا أنهم اليوم قلة قليلة جدا لا تريد للأمة أن تتحرر، بعد أن ارتبطت مصالح هؤلاء بوجود الاستعمار والعملاء والوكلاء، فصاروا يرتزقون من بقاء الأنظمة الحالية جائمة على صدورنا كما هي، وهو ما يستفيد منه الكافر المستعمر لينفخ في صورة المعادين لمشروع تحرير الأمة قصد تشويبه عبر ماكينات رهيبة من التضليل السياسي والإعلامي. ومع كل تلك المجهودات الجبارة، فإن متابعة الأمة من جهة والاستعمار من جهة أخرى لما وصل إليه مشروع الخلافة لم ينقطع يوما واحدا.

إن هذه المتابعة من أبناء الأمة، وسعيهم الحثيث إلى التحرر الفعلي من ريق الاستعمار وعملائه، وعمق إحساسها المتنامي بفضاعة واقع غياب سلطان الإسلام، وتعبيرها عن ذلك في مناسبات عدة تعلقت فيها الآمال على الإسلاميين وعلى كل من تشبه بالخلفاء الراشدين، وأسألها المتزايدة حول ضمانات حسن تطبيق الإسلام ودوام تطبيقه، لهي أمور جدية بالمتابعة والاهتمام وحسن الفهم والتصور لما تنشده الأمة وتنتظره ممن يتزعم قيادتها.

نعم، ففي الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكاكين الدولية التي يتم سنّها وتمصيتها من أجل الاستفراد بالأمة ودبحها من الوريد إلى الوريد، وفي الوقت الذي يدفح فيه أبناء الأمة دفعا إلى نسيان الشرع والتطبيع مع أنظمة الموبقات السبع عبر سياسة التجويع وفتح أبواب المال الحرام لإفناقه في الحرام، نجد أبناء الأمة يلتجؤون إلى ربهم بالدعاء والمناجاة أفرادا وجماعات، ثم إلى كل من فيه مظنة قيامه على مشروع الأمة وعلى حس المجتمع على أمل أن يجدوا من بينهم مخلصا من مستنقع المعصية الجماعية التي يبريد الكفار المستعمرين رميمهم فيها نكايه في دينهم وعقيدتهم وإسلامهم ونيبهم الأكرم ﷺ. قال تعالى: ﴿وَدَكِّيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّدُونَكَ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَقَارِحَسَاءٍ مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾.

الأكثر من ذلك، أن هناك من يضع حزب التحرير كخطة بديلة في صورة فشل اللابيين الحاليين، ظنا منه أن الحزب لا يفهم قواعد العمل السياسي الحالية وأساليب عمل الدولة العميقة ولوبياتها وأن من جزبوا خوض غمار السياسة في الأنظمة الرأسمالية سيكونون الأقدر على القيادة عند قيام دولة الإسلام، وهو تصور تكذبه طريقة رسول الله ﷺ في تغيير واقعه وإقامة الدولة الإسلامية الأولى، وسيكذبه كل واقع لم تنزل عليه تلك الطريقة الشرعية عند السعي لإقامة دولة الإسلام.

هذا كله، يجعل من مسؤولية الحزب وقياداته تتعاطم يوما بعد يوم، بين الفريضة الربانية التي يُراد تحقيقها وإنجازها من جهة وبين ما تعلقه الأمة من آمال على هذا الحزب المتجذر فيها من جهة أخرى. فدولة الخلافة، هي دولة بشرية كما هو معلوم عند المسلمين، وهي لا تحكم بحق إلهي كما

..... التتمة على الصفحة ٢

رد منظمة التحرير وسلطتها على كيان يهود هزيل وتفضح عمق ارتباطهم بمشاريع التفريط والاستسلام

بقلم: المهندس باهر صالح *



السلطة في دولة هزيلة على حدود الـ١٧، ويجعل من مشروع الدولة إدارات محلية لكتنونات متفرقة ومقاطعات مبعثرة، بينما قادة السلطة اجتمعوا ليعلموا مواصلة تمسكهم بحلول الخيانة والتفريط، من خلال التمسك بمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وليؤكدوا على تمسكهم بحل الدولتين الخياني، واستعداد السلطة للقبول بوجود احتلال ثان لفلسطين تحت مسمى طرف ثالث.

ولذر الرماد في عيون أهل فلسطين قالوا عبارات فضفاضة إنهم في حل من الاتفاقات والتفاهات بما فيها الأمنية، بعد أن أكدوا على كل مقومات وعناصر التفريط.

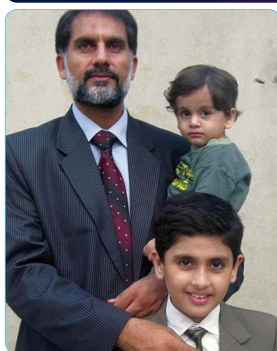
في حين أفادت أخبار القناة الـ١٢ في التلفزيون العربي أن مسؤولاً فلسطينياً رفيع المستوى لم تذكر اسمه بعث برسالة إلى الجيش في كيان يهود وجهاز الأمن العام (الشاباك) قال فيها إن بعض التنسيق سيستمر، وأن أجهزة الأمن الفلسطينية ستواصل بذل قصارى جهدها لإجباط هجمات ضد كيان يهود، وتعهده بأنه لن يُسمح للفصائل الفلسطينية بالعمل بحرية في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

فقيادة يهود وترامب يمرغون أنف السلطة في التراب ويدوسون على أحلام قادتها الطفولية في دولة هزيلة تعيش بسلام إلى جانب، بل تحت سيطرة الكيان الغاصب، بينما قادة السلطة والمنظمة

..... التتمة على الصفحة ٢

حزب التحرير / ولاية باكستان

حملة توقييع على عريضة "أطلقوا سراح نفي بوت"



ينظم حزب التحرير / ولاية باكستان حملة جمع توقييع واسعة للمطالبة بإطلاق سراح نفي بوت الناطق الرسمي باسم حزب التحرير في ولاية باكستان. في يوم الجمعة ١١ من أيار/مايو ٢٠١٢م اختطفت المخابرات الباكستانية نفي بوت، بينما كان يأخذ أطفاله الصغار من المدرسة، وهذه السنة التاسعة منذ آخر مرة سمعت فيه عائلة نفي بوت أي شيء عنه. وبصفته الناطق الرسمي لحزب التحرير في باكستان، قام نفي بوت بنشاط سياسي سلمي، داعياً للخلافة. حيث يعتقد نفي بوت أن تقدم باكستان قد تم تجميده بسبب خضوعها لأمريكا وتطبيق النظام الديمقراطي الكافر في باكستان. وفي الواقع، اختطف نفي بوت بعد أن انتقد حكام باكستان بشدة لإطلاق سراحهم للجاسوس الأمريكي ريموند ديفيس ولفشلهم في حماية باكستان من العدوان الأمريكي على أبوت آباد. نفي بوت مهندس كهربائي من حيث المهنة وأب لثلاثة أبناء وابنة، وهم ينتظرون عودته بفارغ الصبر. وعلى الرغم من الإعراب عن إعجابه بالنموذج الإسلامي للحكم، استمر نظام عمران خان في سجن أكثر المدافعين عن الخلافة في باكستان. نحن ندين نظام عمران خان لمعاملته الوحشية لنفي بوت، وندعو إلى إطلاق سراحه على الفور وإرجاعه سالما إلى عائلته. يرجى التوقيع على العريضة على الإنترنت، والدعوة إلى الإفراج عن نفي بوت باتباع الرابط أدناه:

https://secure.avaaz.org/en/community_petitions/prime_minister_pakistan_imran_khan_free_naveed_butt_1

لماذا يستجدي لبنان

المساعدات الأمريكية والأوروبية!؟



قال رئيس وزراء لبنان حسان دياب في مقال له نشرته صحيفة واشنطن بوست يوم الخميس ٢٠٢٠/٥/٢١ "يواجه لبنان الذي كان في وقت من الأوقات سلة غذاء الشرق الأوسط تحديا كبيرا لم يكن من الممكن تخيله قبل عقد من الزمان في خطر نشوب أزمة غذائية كبرى"، وقال: "إن من الضروري مقاومة محاولات بعض الدول الرامية لتقييد صادرات الغذاء"، ودعا "أمريكا والاتحاد الأوروبي لإنشاء صندوق استثنائي لمساعدة الشرق الأوسط على تجنب أزمة إنسانية"، وقال: "ربما يطلق الجوع شرارة موجة هجرة جديدة إلى أوروبا ويزعزع استقرار المنطقة بدرجة أكبر"، وقال "قبل بضعة أسابيع شهد لبنان أول احتجاجات الجوع. فقد توقف كثيرون من اللبنانيين عن شراء اللحوم والفاكهة والخضروات وربما يتعذر عليهم قريبا تحمل ثمن الخبز".

طالبنا أن لبنان كان بمثابة سلة غذاء الشرق الأوسط، فلم لا يسأل معالي رئيس وزرائه حسان دياب نفسه وهو في أعلى مقامات الدولة، كيف يعيد لبنان إلى ما كان عليه كسلة غذاء للشرق الأوسط كي يكفي احتياجاته ويزيد عليها؟! وقد أصبح لبنان يعتمد على استيراد المواد الغذائية مع أن أراضيه هي أراض زراعية تكفي احتياجات أهله بل وتزيد. وبسبب شح الدولارات بين أيدي الناس بدأ الاستيراد يتراجع، وأخذت أزمة شح المواد الغذائية تظهر. وقد ربطت الليرة اللبنانية بالدولار بسعر ١٥٠٧,٥ ليرة للدولار الواحد، في حين إنه في الوقت الراهن يجري التداول في السوق بنحو ٤٢٥٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وكذلك فالديون الربوية قد تراكمت عليه كالجبال، وقد أعلن لبنان عجزه في شهر آذار/مارس الماضي عن سداد الأقساط المترتبة عليه بقيمة ١,٢ مليار دولار، وهو يسدد فقط من الربا وليس من الدين الأصلي الذي تجاوز ٩٢ مليار دولار، وهو يشكل ١٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إن حكام لبنان مثلهم مثل جميع جوقة الروبيضات حكام البلاد الإسلامية، عاجزون بل فاشلون في إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل التي تعاني منها بلادهم وشعوبهم، وهم لا يملكون القدرة على إيجاد الحلول؛ لذلك فهم يلجأون إلى أمريكا ودول أوروبا أعداء الإسلام والمسلمين

لإنقاذهم ليحافظوا على كراسيهم ومناصبهم على حساب بلادهم وخيراتهم وشعوبهم ومصيرها؛ ذلك أنهم روبيضات سفهاء بحق كما وصفهم رسول الله ﷺ. ختاماً نقول إن فشل الدولة هو من فشل نظامها الذي يحكمها ومبدئها الذي يحدد شكلها وينشأ على أساسه دستورها وقوانينها، وكذلك حكامها الذين يديرونها ويرعون شئون الناس فيها؛ فإذا لم تعالج هذه الأمور جميعها بشكل جذري بأن يقام النظام في الدولة على أساس العقيدة الإسلامية، وتسود الأفكار الإسلامية فيها، وتكون عقلية حكامها عقلية سياسية إسلامية، فلن يصلح حالها وستتفاقم مشاكلها وتتعمق، ويزداد الفقر والعوز، ويبقى الناس يتضورون جوعا وحياتهم كلها ضنك وشفاء، وينطبق عليهم ويصدق فيهم قول الله العظيم الحكيم: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى ﴿ وَكَذَلِكَ نُخَذِّرُ مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾

أهل تونس كمن يتقبلون على الجمر والحكومة تتوعدهم بالإجراءات الموجعة!!

بقلم: الأستاذ أحمد بنفيتها *

معدل التضخم في السودان يتأهب للعبور لثلاثة أرقام

بقلم: الأستاذة غادة عبد الجبار (أم أواب) - الخرطوم

زيادة المرتبات مجرد ورق بلا قيمة حقيقية وأن زيادة الأجور هي مجرد غطاء لتمير رفع الدعم الذي يفرضه صندوق النقد الدولي. والحقيقة أن زيادة الأجور تضيف إلى عجز الموازنة عجزاً إضافياً، ومهما حاول الوزير تمويل هذا العجز فلن يجد بداً من طباعة الأوراق النقدية التي ستزيد عملية التضخم. وفي أرض الواقع عدد موظفي الخدمة المدنية بحسب التقديرات يتراوح ما بين ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف موظف، ولكن ماذا عن ١٣ مليوناً من القوى المنتجة وكيف سيواكبون الزيادة التي ستتربط على زيادة السلع نتيجة لزيادة الأجور في القطاع العام؟ لا يتجاوز موظفو القطاع الحكومي ٢٪ من سكان السودان، أما موظفو القطاع الخاص فإن إداراتهم لا تستطيع مجاراة هذه الزيادة المهولة في الأجور وستضطر إلى زيادة تكلفة الإنتاج للقطاع الخاص كحل سترتفع بسببه قيمة السلع والخدمات التي يستهلكها البسطاء ويصبح المخرج للقطاع الخاص رفع أسعار السلع والخدمات التي يبيعونها للجمهور كطريق وحيد لتجنب الإفلاس والخروج من السوق ما يعني تآكل زيادة الأجور التي تمت في القطاع العام. أما فكرة إعطاء ذوي الدخل المنخفض من الشعب السوداني كل واحد خمسمائة جنيه فهي فكرة أقرب للخيال وقد فشلت هذه الفكرة الآن في أيام الحظر ولم يتم إيصال أي دعم فكيف تصل هذه المبالغ



التي وعد بها الوزير لأكثر من ثلاثين مليون نسمة يسكنون في كامل السودان قد تصلهم بعد أن يصبحوا في غنى عنها؟! أما الأدهى والأمر فهو حال الذين لا يعملون في الخدمة المدنية وهم يفوقون ٩٠٪ سيرون دخولهم الحقيقية تذوب مع ارتفاع معدلات التضخم مثل التجار والحرفيين سيرفعون أسعار خدماتهم في مواجهة التضخم ولكن هذا سوف يصب مزيداً من الزيت على نيران التضخم. سترفع الأسعار أكثر وأكثر وستؤدي إلى تآكل الزيادة في الأجور التي حاز عليها موظفو الخدمة المدنية حتى يلتهم غول التضخم كل الزيادة الكبيرة التي بشرها بها وربما تنخفض دخولهم الحقيقية في النهاية إلى ما كانت عليه قبل الزيادة أو أقل. حينها سيكتشفون أن زيادة مرتباتهم من غير موارد تمويل حقيقية لم تكن سوى خدعة لشراء تأييدهم لحكومة الفترة الانتقالية لرفع الدعم وإنفاذ روصنة صندوق النقد الدولي. المشكلة الحقيقية تكمن في أسس النظام الرأسمالي الذي يعتبر المشكلة الاقتصادية هي نقص السلع والخدمات مقابل الحاجات وهو ما يسمونه بالندرة النسبية، ويعتقدون أن حل تلك المشكلة يكون بزيادة الناتج القومي الإجمالي عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية، ومن عوامل الجذب عندهم تعويم العملة، والمشكلة الأكبر من ذلك هي اعتقادهم أن توزيع هذا الدخل سيكون تلقائياً عن طريق مشاركة الناس في العملية الإنتاجية، بل يعتقدون أن تدخل الدولة في توزيع الثروة خطأ وعبء على الاقتصاد ونموه فانجذبت الدولة لرفع الدعم عن السلع التموينية والطاقة وتقليص عدد العاملين في الدولة وبيع ما تبقى من القطاع العام، وهذا كله بناء على شروط صندوق النقد الدولي مقابل قرض ريوبي لا يسمن ولا يغني من جوع، ويضاف إلى ذلك نظام النقد الورقي الهش القائم على أساس ورقة الدولار التي لا تستند لشيء إلا لسندات وأذونات خزانة أمريكية. إن الاقتصاد يعني تدبير شؤون الدولة، بإيجاد المال ابتداءً أو تنميته أو توزيعه، وحينما نتحدث عن هذه الأزمات الاقتصادية التي أنتجتها النظام الرأسمالي فإنها مشاكل لا يمكن حلها تتعلق بتدبير شؤون المال، والتي أدت إلى أزمات اقتصادية في اختلال النظام النقدي، وطبيعة النظام الرئوي، وأنواع الملكية في النظام الرأسمالي وغيرها ولا مجال لرتق ثوب الرأسمالية البالي بل لا بد من رميه في هاوية سحيقة فغمر مأسوف عليه وتبني نظام العدل الرباني الذي تفهذه دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله

ارتفع معدل التضخم في السودان إلى نحو ٩٩٪ في شهر نيسان/أبريل الماضي، مقابل ٨٢٪ في الشهر الذي قبله، بسبب استمرار ارتفاع أسعار الغذاء، بحسب بيان للجهاز المركزي للإحصاء، وقالت الهيئة السودانية، يوم السبت: "إن معدل التضخم السنوي (التضخم) سجل في نيسان/أبريل ٢٠٢٠م ٩٨,٨١٪ مقارنة بـ ٨١,٦٤٪ في آذار/مارس ٢٠٢٠م بارتفاع قدره ١٧,١٧٪، وعزت ارتفاع معدل التضخم إلى استمرار زيادة أسعار الغذاء مثل الزيوت والحبوب واللحوم والبقوليات واللبن والخبز، ويعاني السودانيون منذ أشهر للحصول على الخبز ووقود السيارات والغاز المنزلي وتشهد منافذ هذه السلع طوابير انتظار طويلة. (صحيفة السوداني ١٦ أيار/مايو ٢٠٢٠م) على الرغم من المصادر الطبيعية الهائلة والموارد البشرية الكبيرة في السودان إلا أنه بلد تجتاحه الأزمات الاقتصادية المتعددة منها مشاكل انخفاض حجم الإنتاج الزراعي والصناعي والبطالة وزيادة الضرائب وغيرها من المشاكل التي تسبب شلل العجلة الاقتصادية، وارتفاع الأسعار الذي يقود إلى التضخم. هذا التضخم يظهر في انخفاض القيمة الشرائية للعملة حيث إن التزايد المستمر في الأسعار يؤدي لانخفاض القدرة الشرائية، إذ إن المال ذاته يشتري أشياء أقل مما كان يفعل سابقاً، مما يقود لانخفاض مستوى معيشة الأفراد، كما يُعتبر معدل التضخم أمراً حساساً يحدّد مؤشر الفقر.

وللتضخم أسباب إلا أن المتتبع للسياسات التي تمارسها الحكومة السودانية في الأونة الأخيرة يأمر من صندوق النقد الدولي يتبين له سبب هذا التضخم الهائل الذي يكاد يعصف بمصالح الناس ويهدد أرزاقهم ألا وهو طباعة الأوراق المالية مع عدم وجود إنتاج فعلي، عدا شركات النهب الرأسمالية التي تعمل في مجال المواد الأولية لتصديرها إلى الخارج، كما أن التضخم أمر لا بد منه في ظل هبوط قيمة الجنيه أمام الدولار. في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة يصدر قرار زيادة الأجور لموظفي القطاع العام بنسبة ٥٦٩٪، فما هي حقيقة هذه الزيادة وما هو تأثيرها على التضخم؟ وزير المالية أدلى بتصريحات عديدة حول الموارد الكافية لتغطية زيادة المرتبات ٥٦٩٪ فقال بأنه سيتجه إلى إيرادات الضرائب والجمارك، وفي تصريح آخر قال: "إن أموال رموز النظام السابق التي حازتها لجنة إزالة التمكين تكفي لذلك، كما صرح أيضاً بأن رفع الدعم سيوفر أموالاً كفيلاً بسد أجور العاملين"، ولكن نتائج الربع الأول من الميزانية غير مبشرة إذ حققت الإيرادات ٤٧٪ فقط من توقعات الميزانية بحسب تقرير رسمي صادر من وزارة المالية، أما أموال لجنة إزالة التمكين فهي لن تمول زيادة الأجور إلا لفترة محدودة، وهذا لا حل أمام الوزير مقابله إلا بطباعة الأوراق النقدية بالتريليونيات ما يعني المزيد من التضخم وبالتالي يصبح رفع الدعم عصاً مقابل جزرة زيادة الأجور. إن تصاعد عملية التضخم أمر حتمي في ظل طباعة ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه مما هو مقدر في الميزانية ١١ مليار جنيه ولم يتنصف العام بعد، وهذا ما سيقود لزيادة مهولة في الأسعار، والمتابع يعي أن الكتلة النقدية أصلاً متضخمة بسبب عدم وجود إيرادات لتغطية المصروفات بالميزانية، فهل هكذا تحل المشاكل الاقتصادية؟

ولكن الغريب في الأمر أن السيد الوزير قال في لقاء لصحيفة التيار إن هذه الزيادة في الرواتب لن تؤدي إلى زيادة ارتفاع معدلات التضخم، مشيراً إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية بصورة مضاعفة وخاصة من العام ٢٠١٦م وأضاف إذا وضعنا حداً للاستدانة من النظام المصرفي ورشدنا الدعم يمكننا وضع حد لزيادة معدل التضخم، وهكذا فالوزير يطبق مثل "داوني بالتي كانت هي الداء". إن ما قام به الوزير من زيادات في الأجور إنما هو خدعة سيدرك كل موظف واقعهما بعد فترة وجيزة، فما ستكون عليه الأسواق ففوق بكثير ما هي عليه الآن من غلاء أسعار، بالمقابل ستشتعل الإجراءات وتزيد تعريفة النقل وكل السلع الغذائية والخدمات مع تصاعد أسعار الجازولين والبنزين، حينها سيؤكد المؤكد أن

الاتفاقيات الدولية - البريطانية على وجه الخصوص، التي وضعتها الشركات العالمية ورأس المال العالمي على مقاس المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية التي تولت بدورها جانب الضغط بتوفير التمويل والإيهام بانقاذ الاقتصاد المحلي عن طريق القروض وصناديق الاستثمار الدولية تحت عنوان التعاون من أجل التنمية. وإننا على يقين تام من أن حكومة إلياس الفخفاخ لن تخرج عن الوصايا المدمرة للمؤسسات المالية الدولية، وستظل تتوجه إلى صندوق النقد والبنك الدوليين لطلب الاستشارة منهما دورياً، نتيجة ارتهاها وقبولها بدور السمسار وجراء عقمةا الفكري عن استنباط الحلول خارج دائرة تلك الصناديق ووصفاتها الملغمة.

ولئن تمكن رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد خلال الثلاث سنوات الماضية من تنفيذ جزء كبير من برنامج التفويت الكلي في البلاد ومقدراتها لصالح المستعمر باسم "الإصلاحات الهيكلية" التي وضعها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد والبنك الدوليين مقابل قروض رهنت الشعب وأتت على مؤسساته العمومية، واستطاع بمعية البرلمان المضي في سن جزء مهم من ترسانة قانونية مهذت لمشروع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي مثل قانون النظام الأساسي للبنك المركزي والقانون الأفقي للاستثمار وقانون السلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات. والقانون المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المرتبط بصناعة الأدوية، رغم ذلك كله فإن حكومته لم تستكمل برنامج الإصلاحات الخيانية ذلك، لتأخذ حكومة الفخفاخ المشعل وتكمل مشوار التدمير بعناصر حكومية معروفة بولاؤها إلى الاتحاد الأوروبي، ومكشوفة الأجنحة والأهداف.

إن المشكلة الاقتصادية في تونس هي سياسية في الأساس، وقد تعمقت في السنوات الأخيرة وزادت تعاطفاً بعد إصرار حكومات ما بعد الثورة على تطبيق النظام الرأسمالي الذي فرضته مؤسسات المستعمر الغربي المالية والسياسية على الناس بكل أساليب المكر والخداع، فالنظام القائم بتبعيته وولائه الفكري والسياسي للغرب وارتباطه الوثيق به كلياً، يمنع البلاد من استغلال ثرواتها، وجعلها تسيّر وفق مصالح السياسات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية الطامعة.

لقد كان من سنة الله تعالى أن هتأ الأسباب ورتب عليها المسببات، فأسباب للمعاش وأسباب للاستطباق وأسباب لكل أمر من شؤون الحياة، إلا أن أعظم الأسباب ما كان موصلاً إلى مرضاة الله، وليس أهم من سبيل إلى ذلك غير العمل لإعادة حكمه في أرضه، فمتى ما أخذ بتلك الأسباب التي جعلها الله أسباب نجاة وفلاح في الدنيا والآخرة كانت نتيجة الأمر نجاة وفلاحاً، وإن كانت غير ذلك ذهب الفلاح والنجاة وأعقبها الذل والخسران.

ولئن كانت الدعوة مرفوعة منذ عقود، والحال اليوم على ما هو عليه من هوان واستضعاف، فإنه لا يسعنا إلا أن نكرها، أن هلم نحو حسن استخلاف، بدين قويم وشرع سليم ورب رحيم، هلم إلى نظام يشفي العالم من سوءات الكافرين ومخازي مغلثهم وأتباعهم العابثين. وبعيد امتنا لتبوءاً مكان العزة، فمتسود ولا تساد، وتقود ولا تقاد، تأمر بأمر الله فتطاع، وتنهي بنهي الله فلا تعصى. ولقد أعدّ حزب التحرير مشروع دستور لدولة عزيزة منيعة، خلافة راشدة على منهاج النبوة، مشروعاً وضعه بين أيدي المسلمين - وهم اليوم يخوضون ويثورون ويبحثون عن مخرج - ليتصوروا واقع الدولة التي فيها الخلاص، وشكلها وأنظمتها، وما ستقوم بتطبيقه من أنظمة الإسلام وأحكامه، وإنهاء سيطرة الغرب، وإنهاء تدخله في شؤوننا

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

الأجهزة الأمنية في تونس تعتقل اثنين من شباب حزب التحرير

لم تكف الحكومة التونسية بغلق المساجد، بل عمدت إلى اعتقال كل من أنكر عليها هذه الجريمة النكراء التي لم يسبقهم إليها أشد الناس عداوة للذين آمنوا!! وطبق بيان صحفي أصدره الثلاثاء المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس: فقد بلغت هذه الحكومة في جرائها على دين الله مبلغاً عظيماً، فلم تكف بمواصله غلق بيوت الله في شهر رمضان الكريم، شهر القرآن، بل أضافت له جريمة اعتقال من يرفع في وجهها آية من الذكر الحكيم تذكرهم ببشاعة ما يفعلون، وكشف البيان: عن اعتقال الأجهزة الأمنية الأحد عضوين من حزب التحرير وهما غازي التونسي وأبي سعيد، بصفاقتهم على خلفية تعليق لافتة مكتوب عليها قول الله سبحانه تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَّ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

تتمة: رد منظمة التحرير وسلطتها على كيان يهود هزيل ...

يوصلون التثبث بما أضفى ويضفي الشرعية على الاحتلال وبما يحقق مصالح الدول الاستعمارية في تثبيت كيان يهود في الأرض المباركة فلسطين، بل ويزيدون على ذلك بالترحيب باحتلال ثلث فلسطين تحت مسمى الطرف الثالث، ويؤكدون على مواصلة الارتداء في أحضان الغرب الكافر المستعمر والمؤسسات الدولية التي أوجدت كيان يهود وورثته وحفظته طوال العقود السبعة الماضية. وزادوا على ذلك بتأكيدهم لأسيادهم في أوروبا وأمريكا على أنهم جنود أوفياء لهم في حربهم الصليبية على الإسلام (الإرهاب) والمسلمين مهما كلفهم الأمر، ليخطبوا بذلك ود أمريكا والغرب ويذكروهم بأصل الفكرة من إيجاد السلطة الفلسطينية وحلول الاستسلام، مثلما برهنت السلطة عملياً على دورها في حرب الإسلام في اتباعها لتوصيات الغرب وتعليمات منظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا حين أغلقت المساجد ومنعت صلوات الجماعة والجمع والقيام وشعائر العيد بذريعة الوباء رغم أنها فتحت البلاد على مصراعيها أو كادت، فأى خزي وصغار هذا الذي وصل إليه قادة منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها؟! إن ردود فعل السلطة ومنظمة التحرير على قرارات ترامب وقادة يهود لا يمكن فهمها إلا بأحد تفسيرين، إما أنهم يمثلون على الناس بادعائهم الممانعة والتصدي لصقعة القرن بينما هم في الحقيقة يساهمون تدريجياً في تمرير المؤامرة بالتضليل والخداع والشعارات الفارغة، أو أن قادة السلطة والمنظمة قد وصل بهم الحال في الذل والخيانة والصغار إلى درجة لم يسبقهم إليها أحد

بحيث تُمرغ أنوفهم في الوحل ويُداس عليهم بالنعال القذرة بينما هم يواصلون التفریط والتنازل، أو أنهم يجمعون بين التفسيرين معاً. والحقيقة أن السلطة تدرك تمام الإدراك أنها ما وجدت إلا من أجل التفریط بفلسطين، وحمل أهل فلسطين والمسلمين جميعاً على القبول بالتفریط والخيانة تدريجياً، مع الإبقاء على شرعية الاحتلال والمحافظة عليه، وهي تدرك أن بقاءها مرهون بتقديم الخدمات لكيان يهود وعلى رأسها خدمة التطبيع والتنسيق الأمني. وكل يوم يمضي يكشف عمق ارتباط السلطة بمشاريع التفریط والتنازل، وأن ما تقوم به بين الفينة والأخرى من ممارسات بهلوانية وحركات دونكيشوتية ما هي إلا لتعبئة الفراغ وتمضية الوقت ريثما تتم تصفية القضية وفق ما يجب الغرب الصليبي ويشتهي. فقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها باتوا يرون في السلطة مشروعاً استثمارياً ومكسباً مادياً يستميتون في الحفاظ عليه من الانهيار حتى لو وصلت بهم الحال أن أصبحوا مثلهم مثل روابط القرى. أما من يدعي النضال والثبات فعليه أن يعلنها مدوية بأن كيان يهود هو كيان غاصب محتل لكل شبر في فلسطين، وأن الدول الغربية وأمريكا والمؤسسات الدولية مجرمون شركاء للاحتلال، وأن فلسطين لا تقبل القسمة على اثنين ولا ثلاثة وأن لا حل لها سوى أن تُحرر كاملة من يهود وتطهر من رجسهم من خلال جيوش الأمة وجحافلها. * عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

تتمة كلمة العدد: حزب التحرير أمل الأمة، أما بعد...

هو الأمر عند الغرب في ظل حكم الكنيسة، ولكن البشر القائل على هذه الدولة، مطالب بأن ينجح في المهمة منذ مباشرة مهامه، إذ ليس هناك بث تجريبي في الحكم، ولا اختبارات وتجارب ودورات تدريبية في العلاقات الدولية مع رؤوس الكفر، بل يجب أن تباشر دولة الخلافة مهامها منذ اللحظة الأولى وأن تنجح في اتخاذ وتفعيل كل قراراتها، من ذلك قرارات السلم والحرب، وفي تكوين الطواقم المطلوبة في كل مجال. هذا الأمر، يحتم وجود تصور كامل ومحاكاة فعلية في الذهن، لما يجب أن تتوّل إليه الأمور سياسياً عند تنزيل الأحكام على الوقائع، والأمر مع دولة الخلافة أشبه إلى حد ما بتوليد الطاقة النووية، حيث تمر كل أمور التصنيع بإجراءات الاختبارات اللازمة، باستثناء توليد الطاقة النووية، فإنه يكتفى فيه بالقيام بمحاكاة رقمية لا مجال فيها للخطأ، أما التجربة والاختبار فهي أمور غير مسموح بها مطلقاً في هذا المجال، وإنما يجب الالتزام بكل قواعد السلامة والمرور إلى الإنتاج والفعل المولد للطاقة بعد أن تتضح الصورة في الذهن. وهكذا، نتبين بوضوح أن السياسة الشرعية وتحقيق مصالح الأمة الدينية والدينية والالتزام بالنظرية الرعوية للدولة، يقتضي وجود عاملين جادين لتحقيق كل أمر من هذه الأمور، والجدية في التفكير تحتم عليهم ابتداء تصور كل ما يراد تطبيقه وحسن تطبيقه ودوام تطبيقه، والتزود بكل ما يلزم من أساليب ووسائل لتنفيذ الخطط ومتابعة سير هذا التنفيذ والحرص على حسن سيره، وهو من باب أولى أن يكون أمراً موجوداً في الحزب قبل الدولة.

قال المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس إن ما تعيشه تونس هو بحر من الأزمات؛ جوع، وفقر، وحرمان، وتسلط، وفساد، ومديونية، ومصائب عظيمة، وأمراض فتاكة، سببتها الرأسمالية البشعة التي دمرت البلاد وقضت على العباد. وأشار في بيان صحفي، إلى تصريحات رئيس وزراء تونس التي أكد فيها أن حكومته جاءت من أجل تغيير النهج الخاطئ الذي تسلكه البلاد، وأن هدفها القضاء على الفقر وإنقاذ الاقتصاد وتغييره، في تضليل جديد للناس في تونس وإيهامهم بأن التغيير قادم. وتساءل البيان هل التجاء رئيس الحكومة لسياسة الاقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين والاتحاد الأوروبي يعد تغييراً أم هو استمرار للنهج الخاطئ الذي أغرق البلاد في بحر لجزل من الديون المتراكمة؟ وهل إنعاش الاقتصاد سيكون باقتطاع جزء من مال الأجراء وإعطائها للأغنياء، أم سيكون بضخ أوراق نقدية في السوق وسرقة مدخرات الناس؟ وهل الإصلاحات الكبرى ستشمل استرداد الثروات المنهوبة وبعث المشاريع الطموحة كالصناعات الزراعية والاستراتيجية، أم هي استكمال ما تبقى من إملاءات صندوق النقد الدولي؟ وهل ترشيح لرئاسة الحكومة من سابقك ومن خلفه من الدوائر الاستعمارية يندرج ضمن استكمال ما بدأه من تسليم ما تبقى من مقدرات البلاد للقوى الغربية؟ وانتهى البيان بالتوجه إلى أهل تونس أن هذه الحكومة لا تملك أمرها، فهي لم تجرؤ على القول إن الأزمة هي في النظام الرأسمالي نفسه، وأن الواجب اجتثاثه من قواعد وأسس، والبحث عن حل صحيح على أنقاضه، ولكنها استمرت في التضليل مع تبشيركم بالأسوأ، وإن حزب التحرير يقدم لكم نظاماً ينبثق من عقيدتكم الإسلامية، قادراً على توفير الحياة الاقتصادية العادلة الخالية من الأزمات في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة، وهو يجدد دعوته خاصة لأهل الفكر والرأي بأن يلتفتوا لهذا البديل الحضاري، بدل البحث عن تعديلات لما هو قائم.

مجلس الأمن وكر للتآمر على الضعفاء وليس لجلب الأمن لهم

أكد المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن: أن بريطانيا وأمريكا العضوين في مجلس الأمن هما طرفا النزاع الدولي في جنوب اليمن، بعد أن غلبت أمريكا بريطانيا في شماله وأدخلت الحوثيين إلى صنعاء وقضت على علي صالح عميل بريطانيا. واعتبر في بيان صحفي: أن المجلس الانتقالي الجنوبي انقلب على حكومة هادي بدعم جلي من بريطانيا بواسطة ربيبتها الإمارات، لتنتقل سيطرتها من يدها اليمنى إلى يدها اليسرى، وتسدل الستار على أعمال أمريكا التي تقف وراء مجلس الحراك الجنوبي الثوري بزعامه حسن باعوم ومن هو على طريقته. وحول الاقتتال الحاصل الآن في اليمن أشار البيان إلى: أن مجلس الأمن ترك الحبل على الغارب في الاقتتال الدائر بين هادي والزبيدي في اليمن، وأوكل الأمر إلى أطراف النزاع لتسويته فيما بينهما عبر اتفاق الرياض. ولفت البيان إلى: أن الأصل من تسمية مجلس الأمن أن يأمن الناس على الأرض كلها في ظله: على بلادهم وأنفسهم وأعراضهم وممتلكاتهم من الصراعات والنزاعات، لكن العكس هو ما يحدث، فبقاع العالم تشتعل بالنزاعات والحروب التي تمزقها وتقتل أهلها وتشردهم كي تتمكن دول أعضاء في مجلس الأمن من بسط نفوذها وهيمنتها عليها. وخلص البيان إلى: أن اليمن سيبقى ساحة صراع بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وأمريكا لبسط سيطرتهم ونفوذهما السياسي عليه، في ظل غياب الحكم بالإسلام، ولن يرفع هذا الظلم سوى عدل الإسلام الذي سيلقي بجرانه على الأرض مجدداً بقيام دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي أن أوانها وأظل زمانها بإذن الله.

في عدن أمراض تصعد الأرواح وحكام يرقصون على الجراح!

بقلم: المهندس محمد عكين - اليمن

والخدمات مثل الكهرباء التي باتت تنقطع بين الحين والآخر، وهنا وفي هذه اللحظة نزلت القوات الأمنية للشوارع لوقف الاحتجاجات التي طالبت بإسقاط حكومة هادي والمجلس الانتقالي بشعار (لا انتقالي لا شرعية.. ثورتنا ثورة شعبية). إن حجم الوفيات في ازدياد وعندما تخطى الطبقة الشعبية فأصبح يستهدف الأطباء والقضاة ومسؤولي الدولة والأكاديميين في الجامعات أعلنت الدولة أن عدن موبوءة، وما هذا الإعلان إلا ليزداد رصيدهم في البنوك وليس لإنقاذ أهل عدن. ومع هذا الوباء وما يلاقه الناس من موت إلا أن للكهرباء نصيبها من الأموات، فحالات الموت التي بسبب انقطاع ساعات الكهرباء كثيرة وهي تؤثر خصوصاً على مرضى القلب والضغط، وكذا خدمات المياه التي أصبحت مقطوعة عن بعض المناطق أكثر من سنة، وما زالت آثار الأمطار والسيول وما لاحقاها من أتربة خفيفة ومتطايرة منتشرة بكل مدينة عدن تجعل من أمراض التنفس والحساسية سبباً رئيسياً لها، فلا تحرك جاد لإنهاء هذه الآثار إلا ما ندر، فنحن لم نسع من مسؤول عن خطة لإنقاذ عدن أو عن حجم التجهيزات لمعالجة الأوبئة ولا وجود خطة للفحص الشامل بل لا وجود لمحاليل لذلك ولا توفير للدواء الذي ينفذ يومياً بشكل جنوني بسبب الطوابير التي على أبواب الصيدليات.

هذا الوضع الكارثي لن يقف في مدينة عدن بل سيطال اليمن بأكملها حيث أعلن مؤخراً أن محافظة لحج القريبة من عدن منطقة موبوءة بالحُميات. وفوق هذا وذلك فإن تحالف الغدر والخيانة يأخذ نصيبه من الكارثة الصحية بعدن حيث وصلت مدرعاته في لحظات المناكفات السياسية واقتتال الإخوة في الدين لتنفيذ مخططات الكفار في السيطرة على جنوب اليمن، بينما لم يصل لعُدن جهاز تنفس اصطناعي واحد، ونجد تصريحاً لنايب رئيس المجلس الانتقالي هاني بن بريك بأنه سيتمنع السعودية أكبر قاعدة عسكرية في العالم، ولكنه لا يكتفئ بأن يمنح أهل المدينة وحدة عناية مركزية! إننا ننبه أهلنا أنه لن يبادر أحد سواء من المسؤولين أو المنظمات الدولية أو الدول الكبرى إلى إنقاذكم، فهم لا يرونكم أصلاً بل يرون ما تجلسون عليه وما حباه الله هذه المدينة من خيرات وممرات مائية مهمة فأنتم والله أرخص من موقعكم الجغرافي، فهذه حقيقة يجب أن لا تنسوها.

إن إعلان الأطباء المتكرر عن نفاذ المحاليل الخاصة بفحوصات PCR التي تستخدم لكشف حالات الاشتباه بفيروس كورونا لهو خير شاهد على أن هناك من لا يعبا بالأمن الصحي في البلد، بل ويعبث به. لقد جاء الإعلان عن إغلاق الكامل لمنطقة كريتر في عدن لمدة 3 أيام بعد مرور أكثر من 3 أسابيع من انتشار الوباء فيها وهي مدة كافية لانتشاره في كل بيت مع وجود تحذيرات من الأطباء المختصين بالفيروسات الوبائية عن وجوب إغلاق كريتر، ولكن لم يتم ذلك إلا مؤخراً ولم يقوموا بإزالة القمامة أو الرش الضبابي أو حملات توعوية إلا بشكل يستحي الإنسان من ذكره. لقد ضح الناس بسبب هذا الوضع الكارثي، ليس فقط سوء الوضع الصحي بل صاحبه انعدام الأمن

يا أهل تونس! إن حزب التحرير يقدم لكم نظاماً ينبثق من عقيدتكم الإسلامية فيه فقط حل مشاكلكم



قال المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس إن ما تعيشه تونس هو بحر من الأزمات؛ جوع، وفقر، وحرمان، وتسلط، وفساد، ومديونية، ومصائب عظيمة، وأمراض فتاكة، سببتها الرأسمالية البشعة التي دمرت البلاد وقضت على العباد. وأشار في بيان صحفي، إلى تصريحات رئيس وزراء تونس التي أكد فيها أن حكومته جاءت من أجل تغيير النهج الخاطئ الذي تسلكه البلاد، وأن هدفها القضاء على الفقر وإنقاذ الاقتصاد وتغييره، في تضليل جديد للناس في تونس وإيهامهم بأن التغيير قادم. وتساءل البيان هل التجاء رئيس الحكومة لسياسة الاقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين والاتحاد الأوروبي يعد تغييراً أم هو استمرار للنهج الخاطئ الذي أغرق البلاد في بحر لجزل من الديون المتراكمة؟ وهل إنعاش الاقتصاد سيكون باقتطاع جزء من مال الأجراء وإعطائها للأغنياء، أم سيكون بضخ أوراق نقدية في السوق وسرقة مدخرات الناس؟ وهل الإصلاحات الكبرى ستشمل استرداد الثروات المنهوبة وبعث المشاريع الطموحة كالصناعات الزراعية والاستراتيجية، أم هي استكمال ما تبقى من إملاءات صندوق النقد الدولي؟ وهل ترشيح لرئاسة الحكومة من سابقك ومن خلفه من الدوائر الاستعمارية يندرج ضمن استكمال ما بدأه من تسليم ما تبقى من مقدرات البلاد للقوى الغربية؟ وانتهى البيان بالتوجه إلى أهل تونس أن هذه الحكومة لا تملك أمرها، فهي لم تجرؤ على القول إن الأزمة هي في النظام الرأسمالي نفسه، وأن الواجب اجتثاثه من قواعد وأسس، والبحث عن حل صحيح على أنقاضه، ولكنها استمرت في التضليل مع تبشيركم بالأسوأ، وإن حزب التحرير يقدم لكم نظاماً ينبثق من عقيدتكم الإسلامية، قادراً على توفير الحياة الاقتصادية العادلة الخالية من الأزمات في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة، وهو يجدد دعوته خاصة لأهل الفكر والرأي بأن يلتفتوا لهذا البديل الحضاري، بدل البحث عن تعديلات لما هو قائم.

خطوط عريضة حول دور روسيا وحدوده في سوريا

بقلم: الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي *

عدد في موسكو وأستانة وسوتشي. أمريكا تترك المجال لروسيا عندما تتحرك ضمن إطار ما يخدم الرؤية الأمريكية، فإن شُدت أو تطاولت، تم تحجيم دورها والتأكيد عليها أن الحل السياسي، وفي جنيف الأممي (الأمريكي) حصراً، لا عبر اجتهادات روسية في مؤتمرات فرعية هي بمثابة روافد لجنيف بشكل أو بآخر وليست بديلاً عنه. علماً أنه عندما تشعر أمريكا أن ظروف مكرها قد نصجت في سوريا، وأن بإمكانها إخراج روسيا خالية الوفاض، يستوي عندها حينها الحل السياسي أو الاجتياح العسكري، لتثبيت نظام عملتها في دمشق. وقد أبدت روسيا أنها غير متمسكة بشخص بشار، وما يهمها هو ما تحصله من مكاسب، بأي مخرج كان، من شأنه أن يخلصها من مأزقها الذي وقعت فيه.

أما ما يحصل من صراعات داخلية داخل النظام، فمرده إلى إدراك زبانية النظام مدى ضعفه وعجزه، وإلى ضائقة اقتصادية خانقة تفرض نفسها عليه وعلى داعميه، فهو مستنزف ومهلل ومفلس، يضرب يميناً وشمالاً لتأمين بعض السيولة لروسيا التي تريد بعض أرباحها، فتضغط على بشار لتسديد دفعات عاجلة، ما يضطره للضغط على جماعته وتجاره لتأمين ما أمكن لإرضاء روسيا ولو مؤقتاً.

وإذ يدرك أن العلاقة بين أمريكا وروسيا وإيران والنظام ويهود معقدة ولها تشعبات وحيثيات، وبينهم ما بينهم من حسابات معقدة. وقد يكون الحديث عن مرشحين محتملين للرئاسة بمثابة بالونات اختبار لجس نبض الشارع، أو هي أمنيات روسية بانسة، أو إشغال للناس وتمير للوقت في ظل ما تحتاجه ترتيبات الحل السياسي من وقت طويل يحتم القضاء على النفس الثوري والجهادي الموجود على الأرض.

صحيح أن أمريكا هي التي تمسك بزمام الأمور حتى الآن وأنها هي من توزع الأدوار، إلا أن أكثر ما تخشاه هو تقلت الشارع وأن تخرج الأمور من يد أدواتها، بسبب تخوفها من فكرة الثورة المتجددة في نفوس الناس، ومن الرأي العام الذي تشكل رغم ما يشوبه. ولذلك فهي غير مستعجلة رغم عدم ارتياحها للتأخير وما يمكن أن يخبئه المستقبل من متغيرات.

وإن الحل السياسي الذي تسعى له أمريكا، عبر القرار ٢٢٥٤، يتلخص بمرحلة انتقالية يتم فيها تطعيم حكومة النظام ببعض الشخصيات التي تعتبر الوجه الآخر له، والتي تزعم المعارضة نفاقاً، مع الحديث عن دستور جديد أو تعديل شكلي له يبقى علمانياً خالصاً يعلن الحرب على الله ورسوله وشريعته، وانتخابات مسرحية مستقبلية، مع بقاء المؤسسات الأمنية والعسكرية جاثميين على صدور الناس، وتمهيدا لانخراط الجيش الوطني مع جيش النظام نفسه، لتتحول فوهات البنادق من قتال نظام الإجرام إلى قتال من يعارضه ويقف بوجه الحل السياسي القاتل. وقد قالها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري في فيفينا عام ٢٠١٥: "سنعمل على محاربة الفصائل التي تقف في وجه الحل السياسي"، وبمعنى آخر، فإن ما سبق يعني تثبيت أركان النظام ووأداً للثورة وهدرًا لتضحياتها، وكل ذلك يتطلب إخراج الدول والمليشيات المشاركة في الصراع في سوريا بترتيبات معينة، طبعاً هذا مكرهم، ومكرهم إلى بوار بأذن الله، يمحرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

وإن في الشام رجالاً أقسموا الأبرياء الدينية في دينهم، على الحق ثابتون وإسقاط نظام الإجرام وإقامة حكم الإسلام عاملون.

نسأل سبحانه الثبات والساد، وأن يكرمنا بفرج منه ونصر قريب، إنه ولي ذلك والقادر عليه *

عضو لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية سوريا

مصدر الاضطرابات في شمال موزمبيق

بقلم: الأستاذ سعيد بيتوموا *

قضية الاضطرابات من جانب المتمردين المحليين في مقاطعة كابو ديلجادو في موزمبيق، والغاز الطبيعي الغني في شمال البلاد تزايدت وأصبحت أكثر تهديداً ليس فقط للحكومة الموزمبيقية والمدنيين ولكن للدول المجاورة أيضاً.

قبل أيام حثت كتلة جنوب أفريقيا تحت رعاية مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، الدول الأعضاء على دعم موزمبيق في مكافحة ارتباط الميليشيات بتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة. بينما أرسلت تنزانيا بالفعل قواتها إلى حدودها مع موزمبيق لتعزيز الأمن ووقف محاولات المتمردین لعبور الحدود.

وسجلت الأمم المتحدة ٢٨ هجوماً في المنطقة منذ بداية عام ٢٠٢٠، أسفرت عن مقتل ما يصل إلى ٤٠٠ شخص وتشريد ما لا يقل عن ١٠٠ ألف شخص آخرين. تعتبر منطقة شمال غرب موزمبيق منطقة حضارية حديثة وتطورت قبل الاحتلال البرتغالي والاستعمار اللاحق عام ١٥٠٥م. وكانت جزءاً من سلطنة كيلوا شبه الإسلامية تحت حكم علي بن حسن الشيراز حوالي سنة ١٢٠٠م. ولكن في الصورة الأوسع، حتى اسم "موزمبيق" جاء من اسم موسى بن مالك، وهو تاجر عربي زار المنطقة لأول مرة وعاش هناك.

خلال حركة (الاستقلال) ضد الاستعمار البرتغالي في موزمبيق، لعبت مقاطعة كابو ديلجادو دوراً محورياً منذ عام ١٩٦٤، باعتبارها قاعدة مهمة تخدم مقاتلي "فريليمو" من تنزانيا.

تتمتع كابو ديلجادو، باعتبارها أكثر مناطق المسلمين اكتظاظاً بالسكان، ولديها احتياطي هائل من الموارد الطبيعية، وهي أكبر حقول الغاز البحرية غير المستغلة في العالم بقيمة ٦٠ مليار دولار. وعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية، إلا أن وجود عدد كبير من المسلمين بالرغم من عظمة تاريخهم وحضارتهم الإسلامية وكذلك دورها في مكافحة الاستعمار البرتغالي، إلا أن المنطقة هي واحدة من أفقر المناطق والأماكن التي تتجاهلها الحكومة.

رغم وجود حقول الغاز في المقاطعة مثل إكسون موبيل وتوتال، إلا أن لديها سجلات مروعة بشأن الجرائم بما في ذلك عصابات المخدرات والشبكات المتعلقة بالاتجار بالهيريون بالإضافة إلى السكان المحليين الفقراء الذين يعيشون في فقر مدقع، كما وأعيد توطين الآلاف الآخرين من الأرض لإفساح المجال لمحطات حقول الغاز الجديدة.

كل هذا أثار الكثير من الأزمة المستمرة في المنطقة. "اجتماع سبع منظمات غير حكومية في منطقة بيمبا في ٢٠١٩/٠١/٢٣ حول قضية التمرد في كابو ديلجادو، والتي باللوم على الفقر ونقص التنمية والدعم الحكومي لشركات التعدين والغاز

الكبرى بدلاً من تطوير السكان المحليين". لذلك استغلت عناصر أجنبية الوضع في شمال موزمبيق في ظل التهميش. في البداية، شارك السكان المحليون بجهودهم الخاصة للتنمية في بناء بعض المدارس والمستشفيات وحفر آبار المياه، وما إلى ذلك. وكونها محافظة ذات أغلبية مسلمة، فقد ظهرت جماعة الحركة الإسلامية التي بدأت كمشروع تحقق لهم حقوقهم مثل المبادرة لمكافحة الفقر المدقع والتهميش الحكومي في المنطقة.

في عام ٢٠١٧، كان هناك قمع وتخويف حكومي قاس للسكان المحليين ومبادراتهم الإنسانية، التي خطط الرأسماليون للاستفادة منها، ثم ظهر الصراع المسلح والحماس الديني للجماعة الإسلامية، فبدأت بالرد على قمع الحكومة، والسرقة والظلم من خلال القتال باسم الإسلام.

في التطورات الأخيرة، تم تسليط الضوء على المشاركة الأمريكية في الأزمات، كما حدث في حزيران/يونيو ٢٠١٩ عندما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجوم، وتورط فرع التنظيم في ولاية وسط أفريقيا.

أكثر ما يبرح في هذه الأزمة هو أنها بدأت كأزمة إنسانية، ولكن أدى القمع الحكومي القاسي والاضطهاد وتقييد الجهود المحلية ضد الفقر المدقع على الرغم من الموارد الهائلة في المنطقة، أدى إلى تحولها لأزمة اضطرابات مسلحة خاصة بعد التدخل الأمريكي.

لا يختلف الوضع عن العديد من الأماكن الأخرى، حيث توجد الموارد الطبيعية أو حيث يقيم المسلمون بشكل كبير. وينطبق هذا السيناريو المماثل على دلتا النيجر والكونغو ودارفور وغيرها، حيث تسبب الدول الرأسمالية، وخاصة أمريكا، العنف والاضطرابات للحد من الشركات التنافسية بالإضافة إلى مناطق زعزعة الاستقرار للتغاضي عن شكوى السكان المحليين.

باستخدام دعوى الحرب على (الإرهاب)، نجح الكفار والمغيبون مثل تنظيم الدولة في تحويل العديد من الأماكن بما في ذلك المناطق الإسلامية إلى ساحات معارك حرب أهلية والتي من المرجح أن تحدث في شمال موزمبيق.

في الختام، نقول للمسلمين في موزمبيق، يجب إنقاذ أفريقيا من الاستغلال الرأسمالي من خلال الإسلام، ولكن في ظل دولة الخلافة وليس في ظل عصاة تنظيم الدولة الإسلامية وأشباهها. والطريقة الشرعية لإقامة هذه الدولة هي الكفاح السياسي والصراع الفكري وليس عن طريق القتال أو الانخراط في أي نوع من العنف *

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا

آن الأوان لكي يعلم أهل أفغانستان أن الانتخابات الديمقراطية ليست سوى مؤامرات غربية لإحداث الأزمات في أفغانستان

تناول المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية أفغانستان في بيان صحفي، "الاتفاق السياسي" الجديد بشأن تشكيل حكومة مشتركة بين المرشحين الرئاسيين أشرف غاني وعبد الله عبد الله. واعتبر البيان: أن التوقيع على هذا الاتفاق بعد الانتخابات، يعني أن الدعوات من أجل التصويت والمشاركة العامة من أجل اختيار الحكام ليست أكثر من مجرد شعارات قدمها النظام الديمقراطي. ولفت البيان إلى: أن كل يوم يمر يكشف الوجه المخزي للديمقراطية والجمهورية إلى جانب أي قيم غربية أخرى مستوردة في أفغانستان؛ وكيف أن زرعهم لم يجلب أكثر من البؤس والانقسام والمستنقعات السياسية. وشدد البيان على: أن غاني وعبد الله تم رفضهما بشكل جماعي من الأفغان كقادة ولا يحملان أي مكانة بين الناس. وبالتالي، فإن الجهد الوحيد الذي يضغط هؤلاء القادة من أجله هو كيفية الحفاظ على قوتهم ومصالحهم المتمحورة حول أنفسهم ومجموعاتهم. وهم يستغلون الناس ومشاعرهم كوسيلة لتأمين مصالحهم الشخصية. وأكد البيان: أن الولايات المتحدة لا تسعى وراء حكومة قوية ومستقرة في أفغانستان، بل تفضل الحفاظ على حكومة مزعزعة وغير مستقرة لاستخدامها في تعزيز أجندتها السياسية ومناوراتها، خاصة في المفاوضات الأفغانية مع طالبان. وختم البيان بالقول: أن الأوان لكي يستفيد المسلمون والمجاهدون في أفغانستان من الدروس المستفادة من الانتخابات الديمقراطية التي ليست هي سوى مؤامرات غربية لإحداث الأزمات وزعزعة الاستقرار في أفغانستان. وإن المخرج الوحيد من هذا الموقف المهين هو التمسك بالقيم والأفكار السياسية الإسلامية التي يمكن أن تضع نهاية لكل هذه الأزمات والجرائم.

جرائم بشار تقابل إسقاطه وليس بالانتخابات

نشر موقع (نداء سوريا، السبت، ١ شوال ١٤٤١ هـ، ٢٣/٠٥/٢٠٢٠م) خبراً قال فيه: "أكد المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن أن بلاده لا ترى في رأس النظام السوري بشار الأسد زعيماً، وتؤكد على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة. وأوضح قالن خلال مشاركته في ندوة أعدها "مركز التفاهم البريطاني التركي" أمس الجمعة، أن محادثات أستانة حول سوريا بين تركيا وروسيا وإيران، خفتت من حدة العنف على الأرض. وأشار إلى وجود اختلاف في وجهة النظر التركية مع إيران وروسيا حيال مستقبل النظام السوري، قائلاً: "نعتقد أننا لا نرى بشار الأسد زعيماً، مشدداً على أهمية إجراء انتخابات قانونية ونزيهة في سوريا".

إن جرائم بشار بحق أهل سوريا لا تقابل بإجراء انتخابات (نزيهة) فلا نراه في ظل هذا النظام الدولي المجرم. إن المسؤولين الأتراك يلعبون على الألفاظ، وإلا ما معنى أن يقول المتحدث باسم الحكومة التركية إنه لا يرى بشار زعيماً، في الوقت الذي كان عليه بعد كل هذه الدماء الطاهرة التي سفكها بشار وعصابته، أن يقول عنه إنه مجرم على أقل تقدير؟! إن اتفاقات أستانة التي تعتبر تركيا أحد أعمدها أمنة الحماية للنظام من الثورة ومن المحاسبة على الجرائم، وجعلت منه طرفاً بعد أن أسقطته الثورة وأفقدته شرعيته، وما كان له ذلك لولا تركيا وفصائلها، فلماذا كل هذا الاحتفال التركي بخفض العنف؟ أم أن النظام التركي سعيد بالتزام فصائله بعدم الرد على خروقات العصاة الأسيدي؟